

Distr.: General
14 October 2011
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (عن الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٩ (٢٠١١)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. وهو يغطي التطورات الرئيسية في تيمور - ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وواصلت أميرة حق، ممثلي الخاصة، قيادة البعثة والتنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وساعدها في ذلك فين ريسكي - نيلسن، نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، وشيغيرو موشيدا، نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. ومضت البعثة في اتباع نهجها القائم على مبدأ "وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة"، وفقا لإطارها الاستراتيجي المتكامل.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

٢ - ظلت الحالة العامة في تيمور - ليشتي هادئة عموماً في ظل استمرار التقدم المحرز نحو توطيد السلام والاستقرار والتنمية. وكثفت الأحزاب السياسية الأنشطة التنظيمية الداخلية تحضيراً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢. وخلال تلك الأنشطة، أكد قادة الأحزاب ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والتركيز على الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل. وفي حوارٍ أُجري في ٢٦ تموز/يوليه ويسره أسقف باوكاو (انظر الفقرة ١١)، اتفق الزعماء السياسيون على أهمية ضمان الاستقرار خلال العملية الانتخابية.



٣ - وعقد المؤتمر الوطني لإعادة تعمير تيمور - ليشتي، وهو أكبر حزب في حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، مؤتمره الوطني الثاني في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو. وأعيد انتخاب كاي رالانا زانانا غوسماو، رئيس الوزراء، رئيسا للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وديونيسيو بابو أمينا عاما للمجلس. وذكر رئيس الوزراء في كلمته الافتتاحية مسؤولية الحزب عن تعزيز القيم الديمقراطية، بما في ذلك التسامح والاحترام المتبادل ونبذ العنف.

٤ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، أجرت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة انتخابات مباشرة لشغل أعلى منصبين في الحزب، مع إقامة مراكز اقتراع في جميع المقاطعات الثلاثة عشرة. وأعيد انتخاب فرانسيسكو غوتيريس، المعروف باسم "لو أولو"، رئيسا للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، وماري ألكاتيري أمينا عاما لها. وعُقد المؤتمر الوطني الثالث للحزب في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، حيث أكد السيد ألكاتيري في كلمته الافتتاحية على التزام الحزب بتعزيز الوحدة والسلام والاستقرار.

٥ - وفي الذكرى السنوية السادسة والثلاثين لإنشاء القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية في ٢٠ آب/أغسطس، أجرت الحكومة احتفالا في ديلي لتكريم وتسريح ٢٣٦ من الأعضاء السابقين في تلك القوات (منهم ٤٠ امرأة)، بما في ذلك، رئيس الوزراء، وتاور ماتان روك، قائد القوات المسلحة التيمورية، ورئيس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. وحضر أيضا ممثلون عن عدد من البلدان، إلى جانب وفد إندونيسي كبير يضم بورنومو يوسغيانتورو، وزير الدفاع، وبعض كبار المسؤولين العسكريين. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قدم قائد القوات المسلحة التيمورية، استقالته.

٦ - وواصل خوزيه راموس هورتا رئيس تيمور - ليشتي بذل جهوده لتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار من خلال توجيه رسائل للجمهور وتنظيم مناسبات بارزة، بما في ذلك الماراثون الثاني الذي نُظم في ١٨ حزيران/يونيه تحت عنوان "ديلي - مدينة السلام"، والسباق الثالث للدراجات الذي نُظم في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر تحت عنوان "دورة تيمور" (Tour de Timor). وفي اليوم الدولي للمرأة الذي يحتفل به في ٨ آذار/مارس، أصدر الرئيس بيانا يدعو للتضامن من أجل بناء مجتمع يعيش في سلام واستقرار ووثام، ويكون فيه للمرأة والرجل نظرة واثقة إلى مستقبل مفعم بالأمل.

٧ - وظل البرلمان بمثابة منتدى حيوي لإجراء نقاش ديمقراطي. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، بعد أسبوعين من المناقشات، وافق البرلمان على ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ البالغة ١,٣ بليون دولار، مع إدخال تعديلات مقترحة عليها، بما في ذلك تخصيص اعتماد إضافي

قدره مليون دولار للمبادرات الرامية إلى مكافحة العنف العائلي. وبعد مناقشة جرى بثها على مدى يوم كامل، وافق البرلمان في ١١ تموز/يوليه على الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ (انظر S/2010/522، الفقرة ٣)، وإن كان أعضاء في الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، وحزب الوحدة الوطنية، ورابطة الأبطال التيموريين غادروا قبل التصويت للتعبير عن عدم رضاهم عن المناقشة. وفي ١٤ شباط/فبراير، صوت البرلمان مرة أخرى لتأجيل مناقشة مشروع القانونين المتعلقين بالتعويضات ومؤسسة متابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة (انظر S/2011/32، الفقرة ٨).

٨ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أقيم حفل في ديلي للاحتفال بالذكرى السنوية الحادية عشرة لإنشاء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وكان في هذه المناسبة إشارة أيضا إلى استئناف الشرطة الوطنية مسؤوليتها عن إجراء وقيادة ومراقبة جميع عمليات الشرطة في البلد استنادا إلى الرسائل المتبادلة التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس بين ممثلي الخاصة ورئيس الوزراء (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٦ أدناه). وقد حضر المناسبة، في جملة من حضرها، وفد يتكون من ٤٠ عضوا من قوات الشرطة والقوات العسكرية الإندونيسية، وممثلون عن السلك الدبلوماسي، وقيادة البعثة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام آنذاك.

٩ - وقد عكست عدة مبادرات مشاركة تيمور - ليشتي الفعالة باعتبارها شريكا ثانيا وإقليميا، فضلا عن العلاقة القوية المستمرة التي تقيمها مع إندونيسيا. وفي يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، استضافت الحكومة اجتماعا لمنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، استضاف البرلمان الجمعية البرلمانية الثالثة لجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية. ورأس زكرياس دا كوستا، وزير الخارجية، وفدا في الاجتماع الرابع والأربعين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في بالي، بإندونيسيا يوم ١٩ تموز/يوليه، حيث أعرب الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو عن أمل بلده في أن يُدعم طلب تيمور - ليشتي الانضمام إلى عضوية الرابطة (انظر S/2011/32، الفقرة ٦). وكذلك في ٢١ آب/أغسطس في ديلي، وقع غوسماو، رئيس الوزراء، و يوسغيانتورو، وزير الدفاع الإندونيسي، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الدفاع. وواصل البلدان أيضا إجراء مشاورات حول وضع علامات المناطق المتبقية من الحدود التي لم تحسم بعد (نحو ثلاثة في المائة من طول الحدود الإجمالي)، بما في ذلك المناقشات التي جرت بين وزير خارجية الدولتين في ٢٣ أيار/مايو في بالي خلال المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز.

ألف - دعم الحوار والمصالحة

١٠ - واصلت ممثلي الخاصة بذل جهود المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان فرناندو "لاساما" دي أوروخو، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. وواصلت أيضا استضافة اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، وممثلات الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني. وواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء لمناقشة المسائل المتصلة بالحوكمة والتنمية. بما في ذلك الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة. وواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون عقد اجتماعات مع وزيرى الدولة لشؤون الأمن وشؤون الدفاع لمناقشة المسائل المتصلة بحفظ النظام وبالقطاع الأمني الأوسع نطاقاً، بما في ذلك دعم البعثة لمواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

١١ - وقد كان الحوار الهام الذي يسره أسقف باوكاو في ٢٦ تموز/يوليه امتدادا للحوار الذي جرت استضافته مع القادة الوطنيين البارزين في موبيس يومي ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٢ أعلاه؛ و S/2010/522، الفقرة ٩). وكان من بين المشاركين الرئيس، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، وقائد القوات المسلحة التيمورية، ورئيس الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية وأمينها العام. وإضافة إلى ذلك، كان من بين الحاضرين رئيس البرلمان، ومثلو جميع الأحزاب البرلمانية الرئيسية، والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وهيئتي إدارة الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني. وتمثل أحد مواضيع النقاش الرئيسية في ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار خلال الفترة الانتخابية لعام ٢٠١٢. واتفق المشاركون على مواصلة هذه الاجتماعات، التي تمثل مبادرة هامة لتبادل الأفكار قبل إجراء الانتخابات.

١٢ - وفي سياق الجهود المستمرة المبذولة لتعزيز تبادل للآراء العام حول المشاركة السياسية للمرأة قبل الانتخابات، استضافت وزارة الدولة لتعزيز المساواة في ١٤ تموز/يوليه اجتماعا قوميا حول موضوع "دروس للمرأة في الحياة السياسية". وأدلى الرئيس ببيان افتتاحي خلال الاجتماع، الذي وفر منبرا لإجراء مناقشات مع القيادات السياسية النسائية على الصعيد القومي وحتى مستوى القرى. وفي ٢٥ آب/أغسطس، عقدت مؤسسة ريدي فيتو (وهي شبكة من المنظمات النسائية غير الحكومية) حلقة عمل تعنى بالتخطيط، تولت البعثة تيسير عقدها، وذلك بشأن التحضير لمشاركة المرأة في الانتخابات. وفي يوم مفتوح نظمه بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كل من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ أيلول/سبتمبر في باوكاو، أجرت ممثلي الخاصة مناقشات مع ممثلي القرى والأقضية والمقاطعات وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي بشأن مشاركة المرأة في السياسة على جميع المستويات، بما في ذلك الانتخابات القادمة. وفي ٩ آب/أغسطس، نظم وزير الدولة للشباب والرياضة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الاجتماع الثاني لبرلمان الشباب (انظر S/2010/522، الفقرة ١١) حيث ناقش ١٣٠ من البرلمانيين الشباب القضايا الرئيسية التي تؤثر على الشباب. ونظم وزير الدولة أيضا حلقة عمل في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آب/أغسطس في ديلي بعنوان "أنا على استعداد للمساهمة في التنمية المستدامة"، حضرها أكثر من ١٠٠ شاب، بما في ذلك أعضاء في برلمان الشباب.

باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

١٣ - لقد نُشرت التعديلات التي أُدخلت على القوانين المتعلقة بمهيتي إدارة الانتخابات والانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية (انظر S/2011/32، الفقرة ١٢)، بالصيغة التي أقرها البرلمان في نيسان/أبريل وأيار/مايو، في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه، وهو ما أتاح المضي في تنظيم انتخابات عام ٢٠١٢. وبما أن قانون الانتخابات البرلمانية المعدل ينص على زيادة حصة المرأة في قوائم مرشحي الأحزاب إلى امرأة واحدة لكل ثلاثة مرشحين (مقارنة بامرأة لكل أربعة مرشحين)، يمكن أن تتواصل زيادة عدد النساء في البرلمان (حاليا ٢٠ من أصل ٦٥ عضوا).

١٤ - وقد أوفدت إدارة الشؤون السياسية بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في الفترة من ٧ إلى ١٧ شباط/فبراير لتحديد نطاق الدعم الانتخابي المطلوب (انظر S/2011/32، الفقرة ١٢)، بالتنسيق مع اللجنة الانتخابية القومية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين. ومع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقديم الدعم لهيئة إدارة الانتخابات، وقدمت المساعدة أيضا في مجالات بناء قدرات الأحزاب السياسية وبرامج الناخبين الشباب والمشاركين في الانتخابات لأول مرة وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

١٥ - وبالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، واصلت البعثة تنظيم منتديات بشأن الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء البلد. وقد عقدت ثلاثة من هذه المنتديات على المستوى القومي، بشأن مواضيع منها "المرأة في البرلمان" في ١٤ نيسان/أبريل، وعقدت ٥٩ منها على مستوى

المناطق الفرعية. وشارك أكثر من ٥٠٠ ٤ شخص في هذه المناقشات مع القادة والمسؤولين التيموريين حول مسائل واسعة النطاق.

١٦ - وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير، كان ملاك موظفي لجنة مكافحة الفساد قد اكتمل، وأحالت اللجنة سبع قضايا إلى مكتب المدعي العام حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقد عززت اللجنة قدرتها على التحقيق وبدأت مجموعة من أنشطة الوقاية من الفساد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نيسان/أبريل، شرعت اللجنة، بتعاون وثيق مع البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنسيق عملية التقييم الذاتي لامتثال تيمور - ليشتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ٩ أيار/مايو، برأت محكمة ديلي المحلية ساحة خوزية لويس غوتيريس، نائب رئيس الوزراء، من تهمتي الإثراء غير المشروع وإساءة استعمال السلطة (انظر S/2011/32، الفقرة ١٤)، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف في ١٧ آب/أغسطس.

١٧ - وفي ٦ تموز/يوليه، وافق البرلمان على القانون المنشئ لدائرة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات. وسيكون للدائرة صلاحية مراجعة كل الشؤون المالية العامة وضمن امتثال المشتريات التي تزيد قيمتها عن مليون دولار للتشريعات السارية.

١٨ - ونفذت أيضا مؤسسات الدولة مبادرات أخرى لتعزيز الشفافية والمساءلة. فقد افتتح رئيس الوزراء ووزير المالية في ١٥ آذار/مارس الموقع الشبكي لشفافية الميزانية في تيمور - ليشتي، كما افتتح المؤتمر الإقليمي الأول لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي استضافه في ٢٦ آب/أغسطس، بوابة الشراء الإلكتروني، مما يتيح زيادة الرصد العام لتنفيذ ميزانية الدولة والعقود المتصلة بها. وكذلك في ٢١ حزيران/يونيه، وقع مكتب المفتش العام مذكرات تفاهم مع تسع وكالات تابعة للدولة لإجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات.

١٩ - وظلت معظم المنافذ الإعلامية تتركز في ديلي، بينما ظل وجودها محدودا نسبيا في المناطق. ولتحسين فرص حصول السكان على المعلومات، قامت البعثة بتمويل تجديد جهاز للإرسال الإذاعي يعمل بنظام تضمين السعة (AM)، وبتدريب هيئة البث الإذاعي الوطنية على صيانتها.

٢٠ - وتواصل التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل (انظر S/2009/72، الفقرة ٤٧) فيما يتعلق بشفافية الحكم الديمقراطي والحوار. وكما أشير أعلاه، أُنخذت خطوات ملموسة لتعزيز نظام مكافحة الفساد وزيادة شفافية الإنفاق العام.

ومواصلة للجهود المبذولة لزيادة فعالية الخدمة المدنية، بدأت لجنة الخدمة المدنية عملية لتحويل الموظفين بعقود مؤقتة إلى موظفين مدنيين دائمين، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر تم منح ١٢ ٥٠٠ موظف من هؤلاء الموظفين عقوداً دائمة. وظل البرلمان يشكل منبرا بالغ الأهمية لمناقشة سياسات الحكومة والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج بالمشاركة الفعالة لأحزاب المعارضة.

جيم - الحفاظ على الأمن العام

٢١ - ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة، مع استئناف الشرطة الوطنية في ٢٧ آذار/مارس الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة (انظر الفقرة ٢٦ أدناه) ودون أن يؤثر ذلك على استمرار المعدل المنخفض للجريمة. وعملا بالرسائل المتبادلة بين الحكومة والبعثة (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، والطلب الدائم من القائد العام للشرطة الوطنية، واصلت شرطة البعثة تقديم الدعم لعمليات الشرطة الوطنية في مجالات من قبيل الحماية المباشرة، والدوريات المشتركة وشرطة الحدود (انظر، الفقرة ٢٦ أدناه). وتشكل الجرائم في مقاطعة ديلي نصف الجرائم المبلغ عنها تقريبا.

٢٢ - وقد وقع عدد من الحوادث ضلعت فيها جماعات فنون القتال والشباب، فضلا عن بعض الاحتكاكات بين أفراد من الشرطة الوطنية وأفراد من القوات المسلحة التيمورية. وكانت أخطر الحوادث تلك التي شملت قتالا نشب بين ضباط من القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية في مستشفى ديلي في ٢٢ نيسان/أبريل، عقب حادث مرور، وأسفرت المعركة عن إصابات طفيفة باثنين من ضباط الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى التحقيق الجنائي في الحادث واتخاذ الإجراءات التأديبية ضد أحد ضباط القوات المسلحة، فقد شكل رئيس الوزراء لجنة مشتركة أوصت، في ٧ أيلول/سبتمبر، بتوفير المزيد من التدريب لأفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية بشأن أدوار كل منهما. وقد انطلقت أكبر عملية للشرطة الوطنية في مقاطعة باوكاو في ٢٠ حزيران/يونيه بعد أن تلقى البرلمان تقارير من زعماء القرى عن الحوادث الأمنية، وضمت تلك العملية التي انتهت في ٣٠ آب/أغسطس نحو ٢٢٠ ضابطا حينما بلغت ذروتها. ومن ضمن المشتبه بهم المحتجزين البالغ عددهم ٣٨، أُلقي القبض على ٩ منهم لارتكابهم جرائم مختلفة (انظر الفقرة ٣٧ أدناه).

٢٣ - وفي ١٤ آب/أغسطس، وفي قضاء زومولاي بمقاطعة كوفاليمبا، تعرض أحد ضباط الشرطة الوطنية وهو خارج الخدمة إلى طعنة قاتلة وتعرض شخص آخر للإصابة بجروح، وذلك خلال قتال نشب بين مجموعتين من مجموعات فنون القتال. ونجم عن هذا إشعال النار في ٥٨ منزلا ونزوح ١٦٨ عائلة، مع لجوء كثيرين منهم إلى الكنيسة الكاثوليكية المحلية.

واستجابت الشرطة الوطنية، وتمكنت بمساعدة من شرطة البعثة والنقل الجوي الذي وفرته قوات الأمن الدولية من السيطرة على الوضع. كما جرى نشر عشرة جنود من القوات المسلحة متمركزين في مقاطعة كوفاليمبا. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عاد معظم العائلات التي نزحت إلى منازلها وألقي القبض على ٣٣ مشتبه بها وما زالوا رهن الحبس الاحتياطي (١٥ فيما يتصل بوفاة أحد ضباط الشرطة الوطنية و ١٨ فيما يتصل بإلحاق ضرر بالمتلكات). وأعلن وزير الدولة للشباب والرياضة، في ١٩ آب/أغسطس، تعليق أنشطة مجموعة فنون القتال في مقاطعة كوفاليمبا لمدة ستة أشهر. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، قامت وزارة التضامن الاجتماعي وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير إجراء حوار تقليدي لبناء السلام في قرية تاشيلين بقضاء زومالاي مع مئات من أفراد المجتمع المحلي، مما أسفر عن التزامات بالتعاون مع حل المشاكل التي أسهمت في نشوب النزاع.

٢٤ - وكان من المقرر تخفيض عدد أفراد شرطة البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع نشر ١٩٥ ١ شرطيا (بمن فيهم ٧٩ امرأة) في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٤٨٥ منهم من وحدات الشرطة المشكّلة. وجرى نشر ٢٨٥ شرطيا من الأخيرين في ديلي.

٢٥ - وما برح ضباط الاتصال العسكري في البعثة يبسرون إقامة علاقات عمل فعالة بين وكالتي أمن الحدود في تيمور - ليشتي واندونيسيا، ولرصد الحالة الأمنية على طول الحدود وفي جميع أنحاء تيمور - ليشتي. ولا يزال الاتصال الوثيق مع قوات الأمن الدولية مستمرا.

دال - دعم المؤسسات الأمنية وتعزيزها المؤسسي

٢٦ - لقد شكل أيضا استئناف الشرطة الوطنية في ٢٧ آذار/مارس لمسؤوليات الاضطلاع بجميع أعمال الشرطة في تيمور - ليشتي، (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، نهاية مرحلة التوحيد وبداية مرحلة إعادة التشكيل. وجرت عملية الاستئناف بعد أن بينت تقييمات الفريق المشترك بين الحكومة والبعثة أن ١٢ مقاطعة وتسع وحدات قد استوفت المعايير المتفق عليها لعملية الاستئناف، وعقب التوقيع الذي تم في ٢٦ آذار/مارس على الرسائل المتبادلة التي تؤكد على عزم الحكومة على المعالجة التامة لأي فجوات وأوجه ضعف تم تحديدها في التقييمات في جميع المقاطعات والوحدات خلال فترة معقولة وذلك بتنفيذ الترتيبات اللازمة وتوفير الحكومة لميزانية للاحتياجات اللوجستية. وحددت الرسائل أيضا أن الترتيبات ستشمل التدريب وأنشطة بناء القدرات الواردة في خطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة والتي جرى التوقيع عليها في ٢٣ شباط/فبراير، وستقدم الحكومة والبعثة تقارير مرحلية مشتركة بشأن التنفيذ إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية (انظر الفقرة ٢٧ أدناه). وعملا بالرسائل المتبادلة، انصب تركيز دور شرطة البعثة

على تقديم الدعم لمواصلة تنمية مؤسسات الشرطة الوطنية وبناء قدراتها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على قدرة كافية لتقديم الدعم في مجال العمليات متى كان ذلك لازماً ومطلوباً (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٦٠). وجرى تحديث مفهوم عمليات شرطة البعثة ليعكس هذه الترتيبات.

٢٧ - وتحدد خطة التطوير المشتركة تفاصيل المجالات الخمسة ذات الأولوية للدعم المقدم من شرطة البعثة فيما يلي: التشريع، والتدريب، والإدارة، والانضباط والعمليات. وللمساعدة على تحقيق أهداف الخطة المشتركة، وضع قادة قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة خطط عمل محددة وهي التي جرت الموافقة عليها في ١٥ حزيران/يونيه. وتقدم أفرقة شرطة البعثة المؤلفة من ضباط ذوي مهارات في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، الدعم للتنفيذ. ومن ضمن مهام شرطة البعثة توفير التدريب في مجال آداب المهنة والقيادة لـ ١٥٩ من كبار ضباط قوة الشرطة الوطنية (منهم ١٦ امرأة) وبشأن الوعي والتحليل الجنسانيين والعنف العائلي لفائدة ١١٧ من ضباط قوة الشرطة الوطنية (منهم ٥٨ امرأة). وقدم القائد العام لقوة الشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المشتركة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية في اجتماعاتها المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل و ٢٤ حزيران/يونيه و ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي ٢١ تموز/يوليه، وقّع كل من قوة الشرطة الوطنية، والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع بشأن البرنامج المشترك لتعزيز قدرات الشرطة في تيمور - ليشتي، والذي يرمي إلى دعم تنفيذ الخطة. واستعداداً للانتخابات، تجري قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة تدريبات تتصل بالانتخابات لجميع القادة من الضباط كما تتوليان وضع خطة مشتركة للعمليات.

٢٨ - وبالنسبة للدعم المطلوب لتنمية قدرات الشرطة الوطنية، طلب رئيس الوزراء في شباط/فبراير أن تعين شرطة البعثة بين صفوفها ضباطاً يتمتعون بمهارات ملائمة بوصفهم مستشارين في مجالات محددة. وقد حددت البعثة، بالتعاون مع نظرائها الحكوميين، ٢٥٧ وظيفة لمستشار متخصص، وجرى في ٢٠ أيلول/سبتمبر اختيار ٢٢٥ مرشحاً من بينهم ٢٧ امرأة للعمل كمستشارين. وعلاوة على ذلك، جرى نشر المرشحين المختارين في ١٨ وظيفة من وظائف الخبراء المدنيين الإضافية البالغ عددها ١٩ وظيفة (من بينهم ٦ نساء) في إطار عنصر شرطة البعثة (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٢).

٢٩ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أوصى مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن باتخاذ إجراءات جنائية أو تأديبية ضد ١٢١ من ضباط قوة الشرطة الوطنية (من بينهم امرأتان) البالغ عددهم ١٩٩ ضابطاً (من بينهم ١٠ نساء) والمتهمون في قضايا جنائية أو تأديبية

لم يُبت فيها بعد (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٤)، وبعدم اتخاذ أي إجراءات إضافية ضد ٧٨ ضابطاً آخرين. وجرى تشكيل فريق خاص في وزارة الدولة لشؤون الأمن للمساعدة في التحقيقات، يتألف من اثنين من ضباط قوة الشرطة الوطنية يدعمهما اثنان من ضباط شرطة البعثة ومستشار قانوني من البعثة.

٣٠ - ولا تزال تيمور - ليشتي هي الرائدة في المنطقة فيما يتعلق بعمل المرأة في صفوف الشرطة، التي تضم حالياً ٥٧٥ امرأة من العدد الإجمالي البالغ ٣١٤٦ شرطياً (١٨ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، جرى في ١٢ نيسان/أبريل، نقل اثنين من ضباط قوة الشرطة الوطنية إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وعقب صدور قرار الحكومة بتعيين ٢٥٠ شرطياً إضافياً في قوة الشرطة الوطنية (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٥)، ورد نحو ٩٠٠٠ طلب، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اجتاز ٥٠٠ مرشح (من بينهم ٢٥ امرأة) امتحان القبول.

٣١ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن وزير الدولة لشؤون الأمن عن بدء تنفيذ نظام المعلومات المتعلقة بإدارة الحدود في ديلي، وذلك بدعم متواصل من المنظمة الدولية للهجرة. وجرى تصميم النظام لمساعدة دائرة الهجرة في تيمور - ليشتي على تسجيل التحركات الحدودية وإدارتها (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٦).

٣٢ - وأنجزت القوات المسلحة التيمورية عملية التجنيد لعدد ٦٠٠ فرد إضافي (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٧)، من المتقدمين البالغ عددهم ١٣٢٤٥ متقدماً. واختيرت النساء لشغل ٩٢ وظيفة من الوظائف البالغ عددها ٦٠٠ وظيفة. وخلال الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣٠ آب/أغسطس، شارك ٣٠٠ من الجندين الجدد (منهم ٣٠ امرأة) في دورة تدريبية في مركز التدريب التابع للقوات المسلحة التيمورية.

٣٣ - وما برحت القوات المسلحة التيمورية تعزز تنفيذ الإجراءات التأديبية الداخلية. وفي ٢٧ أيار/مايو، تم فصل ثلاثة أفراد من القوات المسلحة التيمورية والذين أُدينوا بتهمة القتل ومحاولة القتل في حادثة إطلاق نار أدت إلى مقتل ٨ أفراد من الشرطة الوطنية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٢٨). كما فصل من الخدمة في ١٧ حزيران/يونيه أحد جنود القوات المسلحة التيمورية الذي يُزعم تسببه في مقتل امرأة مسنة في ١٥ أيار/مايو (انظر الفقرة ٣٧ أدناه).

٣٤ - وجرى الاضطلاع بمختلف الأنشطة التدريبية لبناء القدرات لمواصلة تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للقوات المسلحة التيمورية، وذلك بدعم من البعثة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين (انظر الفقرة ٩). وواصل ضباط الاتصال العسكري تقديم

التوجيه لأفراد القوات المسلحة التيمورية تمهيدا لنشرهم في المناطق الحدودية بصفتهم ضباط اتصال، ونفذوا مبادرات لبناء القدرات من أجل إعدادهم لإمكانية الخدمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسرّ ضباط الاتصال العسكري أيضا تقديم الدعم لتنمية قدرات القوات البحرية التابعة للقوات المسلحة التيمورية ولجهود التصدي للكوارث. وفي ١ و ٢ حزيران/يونيه و ٩ و ١٠ آب/أغسطس، عقدت وحدة دعم قطاع الأمن التابعة للبعثة وفريق الاتصال العسكري حلقات دراسية بشأن عمليات الأمم المتحدة البحرية لحفظ السلام في القاعدة البحرية التابعة للقوات المسلحة التيمورية وحضرها ٣٧ من أفراد القوات المسلحة التيمورية. وبدأ في ١٥ تموز/يوليه اثنا عشر مهندسا تابعين للقوات المسلحة التيمورية تدريبا مشتركا لمدة ستة أشهر من أجل إعدادهم لدمجهم في الوحدة البرتغالية في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويشكل هذا المساهمة العسكرية الأولى لتيمور - ليشتي في إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

هاء - دعم الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٣٥ - لقد أحرزت الحكومة مزيدا من التقدم في تطوير إطار تشريعي وسياسي شامل لقطاع الأمن. وقد اعتمد مجلس الوزراء في ٣ آب/أغسطس مرسوما بقانون بشأن لوائح الشرطة الوطنية وانضباطها، كما اعتمد في ١٧ آب/أغسطس مرسوما بقوانين بشأن استخدام القوة والنظام القانوني المعدل لمرتبات أفراد الشرطة الوطنية، الذي قدمت البعثة دعما لصياغته. وواصلت الحكومة، وبدعم من البعثة، إعداد تشريعات و/أو لوائح بشأن الحماية المدنية، وإدارة الحدود، والشركات الأمنية الخاصة. وواصل مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن استعراض مشروع السياسة العامة للأمن الوطني، وقدم مشروع الوثيقة المتعلقة بالاستعراض الشامل لقطاع الأمن، التي أُعدت بدعم تقني من البعثة، إلى مجلس الوزراء في ١١ أيار/مايو (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرتان ٣٠ و ٣١). وفي وقت لاحق أدرج وزير الدولية المزيد من تعليقات الوزراء في الوثيقة. وعلاوة على ذلك، أعدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع مكتب الرئيس، والحكومة والبرلمان، مشروع تطوير قطاع الأمن الذي بدأ تنفيذه في ١ أيلول/سبتمبر والذي يهدف إلى تعزيز القدرات المدنية على الرقابة والإدارة في إطار قطاع الأمن.

٣٦ - وقد أحرز المزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف ومعايير الاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال دعم مؤسسات قطاع الأمن. ويجدد التشريع القائم آليات واضحة للرقابة المدنية وأدوار كل من مؤسسات القطاع الأمني، شريطة أن تتولى الشرطة الوطنية المسؤولية عن الأمن الداخلي وأن تتولى القوات المسلحة التيمورية مسؤولية الدفاع الخارجي ولكن

قد يطلب إليها أيضا الاضطلاع بأنشطة دعما للسلطات المدنية في بعض حالات محددة. ومع ذلك، فثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة فهم الأطر التشريعية وأطر العمليات، فضلا عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، داخل مؤسسات الخدمات الأمنية والرقابة المدنية.

ثالثا - تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف - توفير الدعم لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ادعاءات تتصل بـ ٧٦ حالة انتهاك لحقوق الإنسان ارتكبتها أفراد من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وبثمان حالات انتهاك ارتكبتها أفراد من القوات المسلحة لتيمور - ليشتي. وقد تلقت البعثة أيضا ادعاءات تتصل بالاعتقال غير القانوني والمعاملة السيئة لـ ٢٠ شخصا على الأقل خلال العملية التي قامت بها الشرطة الوطنية في مقاطعة باوكاو في حزيران/يونيه (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وقد فصل من الخدمة العسكرية أحد أفراد القوات المسلحة في تيمور - ليشتي الذي زُعم اعتداؤه جنسياً على امرأة عمرها ٦٥ عاماً في مقاطعة ديلي مما تسبب في وفاتها (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه)، وشرع المدعي العام في التحقيق الجنائي في تلك القضية. ولتعزيز الآليات التأديبية الداخلية، ضاعف أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الجهود من أجل تنظيم تنفيذها في جميع المقاطعات، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التحسينات لحفظ سجلات الشكاوي المسجلة وتحديث قاعدة البيانات.

٣٨ - وفي تطور إيجابي، وجه المدعي العام في ١٠ شباط/فبراير تهمة إلى ضابط في الشرطة الوطنية في ما يتعلق بحادثة إطلاق نار يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أسفرت عن مقتل أحد المدنيين وجرح آخر (انظر S/2011/32، الفقرة ٣٣). ولم تُقدّم بعد لائحة الاتهام في قضية يُدعى فيها اعتداء أحد أفراد القوات المسلحة في تيمور - ليشتي على مدني يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، مما أسفر عن مقتله (المرجع نفسه). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت بلاغات عن حوادث تهريب قام بها أفراد المجتمع المحلي ضد أنشطة الكنائس البروتستانتية في مقاطعات باوكاو وديلي ومانوفاهي. وأعلنت وزارة العدل في ١٩ تموز/يوليه أنها بصدد إعداد مشروع قانون يتعلق بالحرية الدينية.

٣٩ - ولئن كان العنف المترلي يعتبر جريمة عامة بموجب القانون الجنائي لعام ٢٠٠٩، فإن مثل هذه القضايا لا تزال تُحلّ عن طريق آليات تقليدية لا تتماشى دائماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتراقب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قضايا العنف المترلي

الفردية لتقييم ما إذا كانت التدابير المتخذة من قبل النظام القضائي الرسمي ومقدمي الخدمات ذوي الصلة تتفق مع المتطلبات القانونية الوطنية. وقد واصل وزير الدولة المعني بتعزيز المساواة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات المجتمع المدني تنظيم تدريب قادة المجتمعات المحلية على نشر الوعي وتوجيه الحوار بشأن سبل وقف العنف المنزلي (انظر S/2011/32، الفقرة ٣٤) وكذلك قدمت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بواسطة وحدتها المعنية بالضعفاء والخفارة المجتمعية تدريباً على مستوى البلد لتشجيع قادة المجتمعات المحلية على الإبلاغ عن جميع حالات العنف المنزلي.

٤٠ - وفي ١٧ أيار/مايو، قامت وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الطفل، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتنظيم مشاورات عامة بشأن مشروع قانون الطفل الذي نظر فيه مجلس الوزراء في ١٧ آب/أغسطس. ودعمت اليونيسيف أيضاً المجلس الوطني للشباب في وضع خطته الاستراتيجية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تعزيز آليات حماية الطفل، بما في ذلك تعيين مدع عام يختص بالمسائل المتعلقة بالطفل، فهناك حاجة إلى جهود إضافية لمعالجة المسائل التي تتعلق بحماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. مثل اعتماد قانون قضاء الأحداث، وتأسيس سجون ومرافق حجز منفصلة للنساء والأحداث، وتوفير الخدمات التعليمية للأحداث والمعاقين ذهنياً.

٤١ - ولا يزال التقدم بطيئاً في ما يتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦ (انظر S/2006/628، الفقرة ٢٤ و S/2011/32، الفقرة ٣٥). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، صدرت الأحكام النهائية في سبع قضايا، وأغلقت أربع قضايا أخرى. وفي الفترة من ٤ إلى ١٧ شباط/فبراير، قام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة بزيارة لتيمور - ليشتي وأثنى على الحكومة لتصديقها على معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية للأمم المتحدة وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد شجّع الفريق العامل أيضاً في استنتاجاته الأولية تيمور - ليشتي على التصديق على الميثاق الدولي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعلى أن تعمل المزيد لمتابعة التوصيات الواردة في تقارير لجنة الاستقبال وتفصي الحقائق والمصالحة، ولجنة تفصي الحقائق والصدقة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعويضات وإنشاء معهد للذاكرة العامة.

٤٢ - واستمرت المبادرات الرامية إلى تعزيز مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وفي ٨ حزيران/يونيه دخل القانون الأساسي للمكتب حيز النفاذ ليحدد الهيكل التنظيمي للمكتب ووظائفه وكذلك النص على الوظائف الدائمة الخاصة به. ولا يزال برنامج مشترك

بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان يقدم التدريب والتوجيه لموظفي أمانة حقوق الإنسان والعدالة (انظر S/2011/32، الفقرة ٣٦). وتتواصل أيضاً جهود التوعية بوسائل منها عيادات متنقلة للتوعية في ست مقاطعات. وفي ٢١ آذار/مارس، قدم مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة تقريراً مشتركاً مع ٥٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وذلك للاستعراض الدوري الشامل الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان بشأن تيمور - ليشتي والذي قَدِّمَت المساعدة التقنية له بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة التحقيق، تحت إشراف مكتب المدعي العام، في القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اختتم التحقيق في ٢٣٥ من القضايا الـ ٣٩٦ المعلقة (أي بنسبة ٥٩ في المائة) وأنهى التحقيق في ٥١ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال التحقيق مستمراً في ٢٤ قضية، بما في ذلك ثلاث قضايا تتعلق بادعاء ارتكاب عنف جنساني. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قدم المدعي العام إلى محكمة مقاطعة ديلي لائحة اتهام ضد عضوين سابقين في ميليشيا بيسي ميرا بوتيه. وأصدرت محكمة مقاطعة ديلي في ٨ تموز/يوليه حكمها على أحد هذين المتهمين بالسجن لمدة تسع سنوات لارتكابه القتل العمد، باعتبارها إحدى الجرائم ضد الإنسانية، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في ليكيتشا، وقدم الدفاع بعد صدور الحكم إشعاراً بالاستئناف. ولم تجر محاكمة المتهم الثاني لكونه لا يزال طليقاً. وقد زادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عدد أفرقة التحقيق في الجرائم الخطيرة من خمس فرق إلى ١٣ فرقة بهدف إنهاء جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ورغم ذلك فإن إنهاء جميع التحقيقات قد لا يكون ممكناً بسبب عوامل مثل تعقيد القضايا، ومحدودية الموارد، وعدم القدرة على الوصول إلى شهود معينين.

٤٤ - ولا تزال البعثة تعطي أولوية كبيرة لسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتتواصل وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برنامج التوعية الخاص بها في إطار استراتيجية "برنامج الأمم المتحدة للرعاية". وفي الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر تلقى ٧٣٣ موظفاً (من بينهم ١٢٥ امرأة) في البعثة ووكالات الأمم المتحدة تدريباً يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

باء - دعم بناء قدرات النظام القضائي وتعزيزه

٤٥ - وفقاً للإحصاءات الصادرة عن مكتب المدعي العام، جرت معالجة ٩٦٣ قضية جنائية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ويعد هذا تحسناً كبيراً. وتسجيل ٦٤٦ قضية جنائية جديدة، أصبحت هناك ٨٣٠ قضية تنتظر أن يُبتَّ فيها. وجرى توسيع النظام المتكامل لإدارة القضايا (انظر S/2011/32، الفقرة ٤٠) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين، ليتجاوز نطاق مكتب المدعي العام ويشمل مكتب المحامي العام، والمديرية الوطنية لخدمات السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، وكذلك الشرطة الوطنية والمحاكم. وقدم مركز التدريب القانوني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من الدورات التدريبية المصممة خصيصاً لاحتياجات العناصر الفاعلة في قطاع العدالة، مما أدى إلى تعزيز القدرات. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للمديرية الوطنية للسجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، ومن غايات هذا الدعم وضع نظام للإفراج المشروط/المراقبة القضائية يستهدف إعادة الإدماج الاجتماعي والتدريب المهني ومنها أيضاً تعزيز السياسات الداخلية (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه).

٤٦ - وبذلت الحكومة، في شراكة مع المجتمع المدني والبرلمان، جهوداً مختلفة لتعزيز تنفيذ قانون مكافحة العنف المتزلي بواسطة الحملات والمشاورات الإعلامية. وفي ٤ آذار/مارس، نظم وزير الدولة المعني بتعزيز المساواة، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة تنفيذ القانون مع المحامي العام، وأعضاء النيابة العامة، والقضاة، ومثلي وزارتي العدل والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى مثلي المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ووكالات الأمم المتحدة. وأجرى وزير الدولة حواراً آخر بشأن القانون في ٨ آذار/مارس مع ٤٠٠ من رؤساء القرى (بينهم عشر نساء) من جميع المقاطعات للتشاور معهم بشأن استراتيجيات التنفيذ. وفي مبادرة إضافية استضاف وزير الدولة في ٩ آب/أغسطس جلسة مشاورات وطنية تتعلق بمشروع خطة عمل قومية لمدة ثلاث سنوات بشأن العنف الجنساني، مع ممثلين من قطاع القضاء، ومختلف الوزارات، والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لهذه الأنشطة من خلال البرنامج المشترك لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة لذلك، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة الدولة لتعزيز المساواة لكفالة التنفيذ الفعال لميزنة تراعي فيها الوزارات المنظور الجنساني.

٤٧ - وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو تحقيق الغايات والمعايير الخاصة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان بما في ذلك ما يخص الخطة الاستراتيجية لقطاع القضاء في تيمور - ليشتي (انظر S/2010/522، الفقرتان ٤ و ٣٨). وتحقق بشكل خاص تقدم متواصل في انتقال الجهات الفاعلة القانونية الدولية من مهام التنفيذ إلى أدوار استشارية. وفي ١٦ أيار/مايو، أدى اليمين أربعة قضاة وطنيين إضافيين (بينهم امرأة واحدة)، وخمسة محامين عامين وخمسة من المدعين العامين، وبهذا يرتفع المجموع إلى ٢٥ قاضياً (بينهم خمس نساء)، و ٢١ من المدعين العامين (بينهم خمس نساء)، و ١٨ محام عام (بينهم ثلاث نساء). وبينما تزايد القدرات القضائية الوطنية، فإنه لا يزال ٢٢ من النشطاء القانونيين الدوليين يدعمون المؤسسات القضائية، من بينهم ١١ في المحاكم وتسعة في مكتب المدعي العام واثنان في مكتب المحامي العام. وبالإضافة إلى ذلك تستعرض وزارة العدل مشاريع قوانين بشأن الاعتراف بالقانون العرفي، والوصول إلى المحاكم، وتنفيذ العقوبات، وقضاء الأحداث.

رابعاً - الدعم المقدم لبرنامج الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمساعدة الإنسانية

ألف - الدعم المقدم لعملية برنامج الأولويات الوطنية

٤٨ - ما زال برنامج الأولويات الوطنية بأهدافه التي تشكل الاتفاق الدولي لتيمور - ليشتي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦)، يعد الآلية الرئيسية للتخطيط والرصد والتنسيق بين الجهات المانحة التي تلجأ إليها الحكومة أثناء إعدادها لخطة التنمية الاستراتيجية (انظر الفقرتين ٧ أعلاه و ٥١). وقد واصل كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والبنك الدولي دعم أمانة الأولويات الوطنية. وفي يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، اشتركت تيمور - ليشتي مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في رئاسة الحوار الدولي الثاني بشأن بناء السلام وبناء الدولة في منروفيا، ليريا. وفي المنتدى، ناقش ممثلون من مجموعة الدول المهشة السبع الموسعة (التي شاركت تيمور - ليشتي في قيادتها) مع بلدان أخرى وجهات مانحة ومؤسسات المجتمع المدني الطريقة التي يمكن للمساعدة الإنمائية أن تيسر من خلالها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (انظر S/2010/522، الفقرة ٤٤).

٤٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل، وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية، التي يرأسها وزير المالية، على إعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية الخارجة عن المسار، ولا سيما تلك المتعلقة بالتغذية. كما وافقت اللجنة على أن تضم بصفة استشارية المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف

وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وأدرج البرنامج القروي للأهداف الإنمائية للألفية في ميزانية الدولة لعام ٢٠١١، وهو برنامج يرمي من بين أهدافه إلى تشييد خمسة منازل في كل وحدة من وحدات البلد الريفية البالغ عددها ٢٢٨ ٢ للارتقاء بمستوى الظروف المعيشية لـ ٥٥ ٠٠٠ أسرة خلال خمسة أعوام.

باء - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٥٠ - استمرت النفقات العامة في دفع عجلة النمو الاقتصادي الشديد لتي مور - ليشتي أثناء فترة إعداد التقرير، ووصل رصيد صندوق النفط إلى ٨,٣ بليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وفقاً لهيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات. وصدرت في ١٤ شباط/فبراير ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ بمبلغ قدره ١,٣ بليون دولار (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، وقد تضمنت إنشاء صندوق الهياكل الأساسية (٥٠٦ ملايين دولار) وصندوق تنمية رأس المال البشري (٢٥ مليون دولار).

٥١ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه، استضافت الحكومة الاجتماع الرابع لشركاء تيمور - ليشتي الإنمائيين بمشاركة وفود أتت من أكثر من ٥٠ بلداً وجهات أخرى صاحبة مصلحة كان منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ووكالات الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة، أطلق رئيس الوزراء رسمياً خطة تيمور - ليشتي للتنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، التي تنص على استراتيجيات للنمو الاقتصادي والحد من الفقر التي تشمل الجوانب الحيوية لرأس المال الاجتماعي والهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية. وقد أقر الاجتماع ميثاق ديلي للتنمية الذي يحدد التزامات الحكومة وشركائها في العمل الإنمائي ويسلم بخطة التنمية الاستراتيجية على أنها الإطار الشامل لجميع عمليات إنشاء وتنفيذ المشاريع والبرامج. وفي ٣ أيار/مايو، أطلق رئيس تيمور - ليشتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تيمور - ليشتي الوطني للتنمية البشرية (٢٠١١) المعنون إدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية البشرية: تنمية الاقتصاد غير النفطي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وفيما يتعلق بقطاع النفط الحيوي، أقر البرلمان التعديل الأول على قانون الصندوق النفطي لعام ٢٠٠٥ في ٢٣ آب/أغسطس، الأمر الذي يسمح بزيادة مرونة الاستثمار في مختلف الصكوك المالية وإمكانية الحصول على القروض. وفي ٢٥ أيار/مايو، أقر مجلس الوزراء مرسوم قانون يقضي بإنشاء الشركة التيمورية للغاز والنفط كشركة عامة لإدارة الأصول التي تتأني عن قطاع النفط والتي تعد ملكاً للدولة. وإضافة إلى ذلك، افتتح المصرف التجاري الوطني لتيمور - ليشتي في ١١ تموز/يوليه، وهو أول مصرف حكومي، وله فروع

في ١٠ مقاطعات. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، افتتح المصرف المركزي الذي يتولى مهام الهيئة السابقة للمعاملات المصرفية والمدفوعات.

٥٣ - وفي ٨ تموز/يوليه، أصدرت مديرية الإحصاء الوطنية التابعة لوزارة المالية النتائج النهائية لإحصاءات عام ٢٠١٠ للسكان والمساكن التي أعدت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر S/2011/32، الفقرة ٤٨). وتشمل النتائج الرئيسية هجرة سريعة إلى المناطق الحضرية؛ وتباينات بين معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية والحضرية؛ وازدياد معدلات الأمية؛ وتراجع معدلات مشاركة القوة العاملة والعمالة؛ وحصول نحو ثلثي الأسر المعيشية على المياه النظيفة.

٥٤ - واستمرت الحكومة في تقديم المساعدة الغذائية إلى نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من الفئة الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع توفير الدعم لبرنامج الأغذية العالمي من خلال برامج صحة الأم والطفل والتغذية والتغذية المدرسية والغذاء مقابل العمل/الأصول. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وبدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاء ثنائيين، نفذت وزارة الصحة حملة متكاملة على مستوى البلد لتوفير التحصين من الحصبة، ومكملات فيتامين ألف، وأدوية العلاج من الديدان، وقد شملت هذه الحملة ٩٦ في المائة من ٤٩٥ ٠٠٠ طفل مستهدف.

٥٥ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير، نظمت وزارة الدولة لشؤون التدريب المهني والعمالة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، معرضاً للوظائف في ديلي حضره ٥ ٠٠٠ طالب، حيث روج فيه ممثلو الحكومات والشركات الخاصة والجهات المزودة بالتدريب والمؤسسات التعليمية للمسارات الوظيفية وفرص الدراسة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، وقّع وزير الخارجية اتفاقاً مع منظمة العمل الدولية واتحاد نقابات عمال تيمور - ليشتي بشأن برنامج تدريبي ذي صلة بقطاع السياحة خصص لـ ٧٠٠ شاب.

جيم - المساعدة الإنسانية

٥٦ - في ١٨ آب/أغسطس، قدم فريق الأمم المتحدة العامل لإدارة الكوارث، الذي يترأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة إلى الحكومة بشأن خيارات للترتيبات المؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث في تيمور - ليشتي. والغرض من هذه الورقة هو تيسير جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات التي تضطلع بمسؤوليات الاستجابة للكوارث وتعزيز القدرات الوطنية للوقاية من الكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.

خامسا - التحضير للمرحلة الانتقالية

٥٧ - أحرز كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والحكومة بالاشتراك مع أصحاب مصلحة آخرين مزيداً من التقدم في العملية الانتقالية (انظر S/2011/32، الفقرتان ٥٥ و ٥٦). وفي ٢ شباط/فبراير، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية في اجتماعها الثاني، والتي استضافها الرئيس وحضرها رئيس الوزراء وممثلون حكوميون آخرون، والقائد العام لقوة الشرطة الوطنية، وممثلي الخاص، وفريق الإدارة الرفيع المستوى، على أن يضع كل من الحكومة والأمم المتحدة خطة انتقالية مشتركة. والتقت للمرة الأولى الأفرقة التقنية العاملة المشتركة السبعة، التي تألفت من الحكومة ومن مراكز تنسيقية تابعة للأمم المتحدة، في ١٧ شباط/فبراير واعتمدت مخططاً عاماً للخطة. وضمناً للعمل المنسق، شرعت الأفرقة العاملة في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها والأهداف المرجوة من التعاون والإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها في سبعة مجالات تركيز واردة في مشروع الخطة لغاية انتهاء ولاية البعثة القائم بناء على أساس أولويات الحكومة. وإضافة إلى ذلك، حددت الأفرقة العاملة ماهية الدعم الذي تقدمه حالياً البعثة والذي سيكون لازماً لفترة ما بعد نهاية ولايتها المتوقعة، وأدرجت ترتيبات تسليم محتملة إلى مؤسسات الدولة أو الشركاء الشرائكي الطرف والمتعددي الأطراف أو فريق الأمم المتحدة القطري أو كيانات أخرى. وقامت أيضاً أفرقة عاملة ذات صلة بإشراك ممثلين لمختلف الدول الأعضاء والأوساط المانحة. وفي هذا السياق، ولمواصلة دعم جهود بناء السلام، عمل الفريق القطري للأمم المتحدة مع البعثة ونظراء حكوميين على تحديد موارد واحتياجات الأنشطة التي ينوي أعضاؤه تعزيزها في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ بما يتماشى مع خطة الحكومة للتنمية الاستراتيجية وميثاق ديلي للتنمية. وقد بدأت المناقشات الأولية استجابة لطلب مجلس الأمن الحصول على تقرير مستكمل بشأن التخطيط المتعلق بوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي فيما بعد انتخابات عام ٢٠١٢ (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٦٩ (٢٠١١)، الفقرة ١٩). وتحدد الخطة الانتقالية المشتركة (انظر الفقرة ٥٨ أدناه) أربعة نماذج محتملة لمشاركة الأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة، ثلاثة منها منبثقة عن خبرات مستمدة من بلدان أخرى ونموذج واحد مقترح من حكومة تيمور - ليشتي، وذلك رهناً بتقييم استراتيجي وتنوياً بضرورة مناقشة أي خيار مع الحكومة التي ستشكل في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٢. وتشمل حالياً نماذج الخطة ما يلي: (أ) مكتباً سياسياً يرأسه ممثل الأمم المتحدة، مع فريق قطري مستقل للأمم المتحدة يرأسه منسق مقيم، (ب) مكتباً متكاملًا للأمم المتحدة يرأسه الممثل التنفيذي للأمين العام الذي يعمل أيضاً بصفته منسقاً مقيماً، (ج) مكتب

الأمم المتحدة للمنسق المقيم، و (د) بعثة سياسية أنشئت خصيصاً لتلبية احتياجات محددة لتيمور - ليشتي.

٥٨ - وفي اجتماعي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالفترة الانتقالية المعقودين في ١٩ نيسان/أبريل و ٢٤ حزيران/يونيه، قدمت الحكومة والبعثة إحاطات بشأن التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة في إعداد الخطة الانتقالية المشتركة، وقدم الأعضاء التعليقات. كما قدمت إحاطات إلى أصحاب المصلحة المعنيين في جميع مراحل عملية الصياغة. وقدم بانتظام كل من ممثلي الخاصة وفريقها الإداري الرفيع المستوى تقارير عن عملية تخطيط المرحلة الانتقالية إلى قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومثلي الجهات المانحة والدول الأعضاء، وكان ذلك عبر مناسبات منها جلسات الإحاطة التي تعقد بعد كل اجتماع رفيع المستوى للجنة وفي المشاورات الثنائية. وفي ٢٧ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس، قدم نائب رئيس الوزراء إحاطات عن مشروع الخطة إلى مجلس الوزراء الذي أقر نصاً نهائيًا لها في ١٤ أيلول/سبتمبر بعد إجراء مزيد من المشاورات. كما استضاف نائب رئيس مجلس الوزراء في ذلك اليوم اجتماعاً مع السلك الدبلوماسي، ضم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري، للاطلاع على مشروع الخطة، ورحب بملاحظاتهم طوال العملية. وأقرت اللجنة الرفيعة المستوى في اجتماعها المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر الخطة التي وقّع عليها الرئيس ورئيس الوزراء ومثلي الخاص. وضمناً لتجاوب عملية التخطيط الانتقالي مع التطورات على أرض الواقع، ستخضع الخطة لاستعراض فصلي وتعديلات ربع سنوية حسب الاقتضاء.

٥٩ - وتعكف البعثة على تنفيذ مشروع متعدد المراحل لبناء القدرات يجمع بين منح شهادات المهارات المحلية والدولية وتقديم الدعم للتطوير الوظيفي من أجل الارتقاء بمستوى مهارات موظفيها الوطنيين ليتاح لهم المزيد من فرص العمل بعد انسحابها. وفي ١٠ حزيران/يونيه، تخرجت المجموعة الأولى من الموظفين الوطنيين من المرحلة الأولى للمشروع. كما شارك مختلف الموظفين بمكتب الرئيس ووزارتين وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في هذا المشروع التدريبي للبعثة.

٦٠ - وناقشت أيضاً اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالفترة الانتقالية الأعمال التحضيرية لاحتمال نقل بعض معدات البعثة عملاً بالنظام المالي للأمم المتحدة وقواعدها المالية ورهنًا بموافقة الجمعية العامة. وبالإضافة إلى هذه المناقشات، عملت البعثة مع السلطات الوطنية بشأن مسألة ما تتولى البعثة إدارته من أصول وخدمات، والتي قد تصبح لازمة بعد الانسحاب. وفي ٢٠ تموز/يوليه، زودت البعثة وزارة المالية بتوزيع تفصيلي لتقديرات

تكاليف معدات البعثة وصيانتها فيما يتعلق بـ ٥٦ موقعاً تتقاسمها قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وفي اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر، قدم القائد العام لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي عرضاً فيما يتعلق بانسحاب شرطة البعثة المقرر، يبرز فيه تكاليف التشغيل وصيانة واستبدال أصول البعثة دعماً لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وتعاون كذلك الحكومة مع البعثة من أجل ضمان الاستمرار فيما يتعلق بالدعم الجوي وإدارة الأسطول والمعلومات الجغرافية وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية على النحو المبين في الخطة الانتقالية المشتركة.

سادسا - الجوانب المالية

٦١ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٧/٦٥، ١٩٦,١ مليون دولار للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٥٠,٨ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣ ٤٥١,٤ مليون دولار.

٦٢ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة في البعثة ٥,٤ مليون دولار. وتم سداد تكاليف الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي.

سابعا - ملاحظات

٦٣ - من بين التطورات المشجعة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقع حدث رئيسي يتمثل في استئناف جهود الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ٢٧ آذار/مارس للاضطلاع بمسؤولياتها عن جميع عمليات الشرطة في تيمور - ليشتي وقيادتها والسيطرة عليها، مع تكثيف قوة الشرطة التابعة للبعثة على زيادة التطوير المؤسسي وبناء القدرات للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على أساس خطة التطوير المشتركة (انظر الفقرات ٨ و ٢٦ و ٢٧ أعلاه). فمما يبعث على الاطمئنان المعدل الإجمالي المنخفض للجرائم المبلغ عنها الذي ظل دون تغيير إلى حد كبير، واستمرت حالة الاستقرار والهدوء العامين في جميع أنحاء البلد.

٦٤ - ويمكن، مع ذلك، لفترة الانتخابات المقبلة، التي من المحتمل أن تشهد حملة انتخابية نشطة ومنافسة سياسية كثيفة أن تكون بمثابة اختبار لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي،

التي لا تزال تواجه قيودا لوجستية (انظر S/2010/85، الفقرة ١٧٦؛ و S/2010/522، الفقرتان ٢٣ و ٥٩). ولذلك سيكون من المهم للغاية كفالة أن تكون لقوة الشرطة الوطنية القدرة على الرد على أي تحديات أمنية محتملة خلال الفترة الانتخابية والفترة التالية لها، بما في ذلك المناطق البعيدة، التي ستتطلب أيضا الوفاء باحتياجاتها اللوجستية بصورة كافية. وستقف شرطة البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في مجال العمليات للشرطة الوطنية إذا كانت هناك حاجة إليه وطلب منها ذلك خلال هذه الفترة الحرجة.

٦٥ - ولكفالة تقديم الدعم الفعال من جانب قوة شرطة البعثة إلى الشرطة الوطنية، فإن هناك تحديا رئيسيا سيظل متمثلا في تحديد واختيار ضباط شرطة مؤهلين تابعين لقوة شرطة البعثة في إطار الرتب الحالية لشغل الوظائف المتبقية للمستشارين المتخصصين (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه) وكذلك فترات انتشار أطول لهؤلاء الضباط والضباط ذوي الخبرة الآخرين حتى نهاية عام ٢٠١٢. وفي ضوء قيود الانتشار لبعض الدول المساهمة بقوات للشرطة، وبهدف الاستجابة لنداء حكومة تيمور - ليشتي للبعثة لزيادة استخدام الموارد لأقصى حد للإسهام في التنفيذ الفعال لخطة التطوير المشتركة، أشجع جميع البلدان المعنية على الموافقة على الطلبات المتعلقة بتمديد فترات الانتشار لضباط الشرطة الذين يخدمون في المناصب الرئيسية في قوة الشرطة التابعة للبعثة.

٦٦ - وعلاوة على إبداء القيادة التيمورية للرغبة في استئناف السيطرة على جميع عمليات الشرطة، فإنني أرحب بالالتزامات المستمرة لجميع القيادات، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني كذلك لكفالة السلم والاستقرار في البلد مع اقتراب الانتخابات التالية وكذلك الاحترام الذي أبدته جميع الأحزاب، بما في ذلك المعارضة، للعمليات الديمقراطية لمواجهة القضايا المثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، أثنى على الجهود التي بذلها الزعماء التيموريون للمشاركة في الحوار المستمر والموسع بما في ذلك في إطار مبادرة "موبيس الثانية" (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، وأشجع التزامهم المستمر طوال الفترة الانتخابية، وهو ما سيساعد أيضا على تشجيع إحلال الثقة في صفوف السكان - النساء والرجال - للمشاركة في العمليات السياسية والانتخابية. وتعكس أيضا القيادة القوية لتيمور - ليشتي في المبادرات الأخرى مع شركاء إقليميين ودوليين فوائد الحوار، كما اتضح، على سبيل المثال، في دورها في تولى الرئاسة بالتناوب أو استضافة الحوار الدولي الثاني بشأن بناء السلام وبناء الدولة، والمؤتمر الإقليمي الأول لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المبادرة المتعلقة بشفافية الصناعات الاستخراجية، واجتماع منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومجموعة الدول السبع المشقة الموسعة (انظر الفقرات ٩ و ١٨ و ٤٨ أعلاه).

٦٧ - وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية ذاتها، فإنه من دواعي سروري الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته هيئات إدارة الانتخابات الوطنية، بمساعدة متكاملة من البعثة والفريق القطري

للأمم المتحدة، في الإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢. وسيعقد إجراء انتخابات موثوق بها وسلمية، للمرة الثانية منذ وقوع أزمة عام ٢٠٠٦، إحدى المعالم الهامة لتيمور - ليشتي. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تضطلع بدور هام لدعم العملية الانتخابية، بما في ذلك إرسال مراقبين وكفالة التمويل الكافي لبرامج المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة كما طلبت الحكومة.

٦٨ - وفي ضوء الحالة الأمنية الهادئة والمناخ السياسي الإيجابي وكذلك الالتزامات بإجراء عملية انتخابية سلمية، فإن البعثة تعمل بصورة مشتركة مع الحكومة لتيسير العملية الانتقالية بافتراض أن الحالة في مجملها ستظل مستقرة وسلمية، مما يسمح باستمرار التخطيط لرحيل البعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويهدف زيادة الجهود إلى أقصى حد خلال الفترة المتبقية، تواصل البعثة التركيز، في كل مجال من مجالات ولايتها، على الاحتياجات ذات الأولوية والأنشطة التي جرى تحديدها بصورة مشتركة مع الحكومة في إطار الخطة الانتقالية المشتركة، التي سيتم بصورة منتظمة استعراضها وتعديلها في ضوء التطورات الجارية. وستستمر أيضا المشاورات بشأن مختلف الخيارات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المرحلة التالية للبعثة (انظر الفقرة ٥٧ أعلاه) وستعمل البعثة على تحقيق المزيد من التقدم على طريق تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل، وتزيد تركيزها على تقديم الدعم لبناء القدرات في جميع مجالات ولايتها، بما في ذلك تعزيز الشرطة الوطنية والمؤسسات التيمورية. ومن المؤمل أن يسهم هذا الدعم والدعم المقدم من جهات أخرى في جهود القيادة والشعب في تيمور لتحقيق المزيد من التقدم على طريق تحقيق أهدافهم للمرحلة الحالية، بما في ذلك عن طريق تحقيق النمو الشامل والعاقل والمستدام مع خفض الفقر والبطالة، وتحسين التعليم، والنهوض بمستويات المعيشة المستدامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية وآلياتها، ولا سيما بالنسبة للشباب والنساء. وستسهم أيضا برامج فريق الأمم المتحدة القطري وأنشطته في هذه المجالات، والتي ترمي إلى الاستمرار عقب انسحاب البعثة، في هذه الجهود بشرط الحصول على التمويل المطلوب.

٦٩ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص، أميرة الحق لجهودها في مجال القيادة، كما أوجه الشكر إلى جميع موظفي البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة على جهودهما المستمرة في دعم شعب تيمور - ليشتي في التقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وأود أيضا أن أوجه الشكر إلى قوات الأمن الدولية لدعمها المستمر للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالحفاظ على حالة أمنية مستقرة في البلد.